

واقع وتحديات التنمية المستدامة - إقليم الساحل الإفريقي نموذجا

أ. وسام صالح المبروك - طالب بمرحلة الدكتوراه - مدرسة الدراسات الاستراتيجية الأكاديمية الليبية للدراسات العليا .

الملخص / Abstract

يُعتبر إقليم الساحل الإفريقي ذو أهمية اقتصادية كبيرة، بما يمتلكه من ثروات هائلة ومتنوعة، ناهيك عن الأهمية الاستراتيجية؛ إذ يتوسط القارة تقريبا وبمساحة شاسعة تُطوق القارة كحزام من شاطئ البحر الأحمر إلى ضفاف المحيط الأطلسي، وتنوع ثقافي، وعرقي (إثني) فريد يجمع الإسلام أغلب سكانه، وحضور كبير للغة العربية وثقافتها. وإدراك دول الإقليم لذلك وسعيها لتأسيس كيانات إقليمية كان مبكرا في محاولات لخلق واقع تنموي، فكانت منظمة الدول المتاخمة للصحراء 1962م أولى الكيانات الإقليمية السياسية حيث ساد الاعتقاد آن ذاك أنه فور تحقيق الاستقلال والسيادة ستأتي التنمية واستحقاقاتها تباعا. لتأتي بعدها تجمع السهل الصحراوي ثم ميلاد تجمع الساحل والصحراء الذي أنشئ عام 1998م حاملا لواء الامن والتنمية بالإقليم الهش، والمتخّم بالقلقل وتبنيه لخطط واستراتيجيات وبرامج تنموية هدفت لتحقيق الرفاه الاقتصادي، ومحاربة الفقر والتوزيع الجغرافي العادل للتنمية.

ونظراً لما للإقليم من أهمية اقتصادية واستراتيجية، وتنوعه العرقي، واتساع مساحته الجغرافية، وعدم استقرار العديد من دوله، واحتدام التنافس الأجنبي عليه خلق واقعاً وتحديات أخرى تفرض على صنّاع القرار وواضعي الخطط التنموية تبني برامج واستراتيجيات تنموية لمعالجة الواقع التنموي الهش للحد من تأثيرات عدم الاستقرار الذي تعانيه تلك الدول، ولعل استراتيجية الأمن والتنمية للتجمع نموذجا. فهي تعد جزء من تحقيق أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 (أجندة 2063)،⁽¹⁾ وراعت أهداف التنمية المستدامة من النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة والموارد في الإقليم والشراكة الدولية لمكافحة التطرف، وتبنيه للخطة الخمسية للأعمال ذات الأولوية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإقليم بحلول عام 2030م - أيضا- البرنامج الإقليمي لشباب س-ص الذي هو قيمة مضافة لاستراتيجية الأمن

والتنمية مستفيدا من النجاحات ومن الإخفاقات التي شابت كل البرامج والخطط والاستراتيجيات السابقة للجمع؛ إذ يركز على شريحة الشباب في الإقليم ويعزز دورهم في التنمية المستدامة، مما يُعيد الأمل لهذه الفئة المُجتمعية التي لطالما كانت الأكثر تضررا بانخراطها في النزاعات، ومستهدفة من الجماعات المتطرفة التي تنشط في الإقليم . وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية تناوله في محاولة تحليل لواقع وتحديات التنمية المستدامة ومستقبلها في إقليم الساحل الإفريقي تحت مظلة التجمع الإقليمي الساحل والصحراء (س-ص) .

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، استراتيجيات الأمن والتنمية ، الساحل والصحراء.

Abstract

Keywords: sustainable development / security and development strategies / Sahel and Sahara

The Sahel region of Africa has great economic importance, with its enormous and diverse wealth, not to mention the strategic importance . It is almost in the middle of the continent, with a vast area encircling the continent as a belt from the shore of the Red Sea to the shores of the Atlantic Ocean, a unique cultural and ethnic diversity, Islam unites most of its inhabitants, and a large presence of the Arabic language and culture . The realization of the countries of the region and their quest to establish regional entities was early in attempts to create a development reality, as the organization of the states bordering the Sahara in 1962 was the first political regional entities, where it was believed that immediately after achieving independence and sovereignty, development and its benefits would follow . This was followed by the Sahel-Saharan grouping and the birth of the Sahel-Sahara grouping, which was established in 1998 with the banner of security and development in the fragile and troubled region and its adoption of development plans, strategies and programs aimed at achieving economic well-being, fighting poverty and equitable geographical distribution of development.

Given the economic and strategic importance of the region, its ethnic diversity, the breadth of its geographical area, the instability of many of its countries, and the intensification of foreign competition over it have created a reality and other challenges that force decision makers and development planners to adopt development programs and strategies to address the fragile development reality to reduce the effects of instability suffered by those countries, perhaps the security and development strategy of the grouping is a model. It is part of the achievement of the goals of the African Union Agenda 2063 (Agenda 2063), and took into account the Sustainable Development Goals of economic growth and social inclusion, the protection of the environment and resources in the region and the international

partnership to combat extremism, and its adoption of the five-year plan of priority actions with the aim of achieving the Sustainable Development Goals in the region by 2030 . Also, the regional program for the youth, which is an added value to the security and development strategy, benefiting from the successes and failures that marred all previous programs, plans and strategies of the grouping . It focuses on the youth segment in the region and enhances their role in sustainable development, which restores hope to this community group, which has long been the most affected by its involvement in conflicts, and targeted by extremist groups operating in the region . This is what this research paper is trying to address in an attempt to analyze the reality and challenges of sustainable development and its future in the Sahel region of Africa under the umbrella of the regional grouping Sahel and Sahara (Cen-Sad), where the researcher will address the following demands :

The concept of sustainable development -

The reality and challenges of sustainable development in the Sahel region of Africa

-The future of sustainable development in the Sahel region of Africa

المقدمة :

يُغطي إقليم الساحل الإفريقي أغلب مساحة إفريقيا تقريبا ؛ إذ يضم كامل الصحراء الكبرى في وسط القارة، والتي تُشكل 30% من مساحتها الإجمالية، ويرتبط مع إقليم البحر الأبيض المتوسط في الشمال وإقليم السافانا في الجنوب ، فهو إقليم غني بالموارد الطبيعية والبشرية وموروث ثقافي متنوع وموقع استراتيجي، وأشير هنا إلى حصة هذا الإقليم من الطاقة الشمسية هي الأعلى من حيث ساعات السطوع والمساحة ، أضف إلى ذلك مخزونات ضخمة من المياه العذبة الجوفية ، مثل الحوض النوبي الذي يمتد من جنوب مصر إلى شمال السودان مع شرق ليبيا حيث يحتوي على ملايين الأمتار المكعبات من المياه العذبة ، ناهيك عن خامات المعادن واحتياطيات النفط والغاز، وغني - أيضا - عن البيان التحديات الطبيعية والآثار الناجمة عن تغير المناخ من جفاف وتصحر وفيضانات وأمراض، والتحديات السياسية والأمنية، من عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة، والجماعات المتطرفة ، وهذه الأخيرة أوجدت حالة من التنافس الدولي على الإقليم ودوله ، حد التدخل المباشر بحجة محاربة الإرهاب والتطرف مما يقوض أية محاولات للسلم والتنمية .

إدراك دول المنطقة لوضعية الإقليم وسعيها للعمل في إطار إقليمي للتغلب على التحديات عبر منظمة تجمع الساحل والصحراء والمعروف اختصارا بـ : (س- ص) والتي تأسست 4 فبراير من عام 1998م كتجمع اقتصادي لخلق وتعزيز التنمية ، رافعة

لشعار الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة، وأمام تلك التحديات جعلت صناعات القرار وواضعي الخطط الاستراتيجية التنموية يتبنون خطأ وبرامجا تنموية للمدى المتوسط كالخطة الخمسية للأعمال ذات الأولوية في فضاء تجمع دول الساحل والصحراء 2022م-2026 م وعلى المدى الطويل البرنامج الإقليمي لشباب تجمع (س-ص) فلا يخفى حالات عدم الاستقرار الذي تعاني منه دول عديدة في الإقليم . فالاستقرار من شروط نجاح التنمية ، فهو كالمسار في العجلة من دونه لن تتحرك عجلة التنمية، و- أيضا - غياب للحكومة في أنظمة الحكم ؛ إذ نحاول في هذه الورقة تناول واقع وتحديات التنمية المستدامة ومستقبلها في إقليم الساحل الإفريقي في ظل التجمع الإقليمي الساحل والصحراء وعلى مشكلة مفادها :

مشكلة البحث وتساؤلاته :

على الرغم من العمر المديد لتجمع الساحل والصحراء وتبني دول وحكومات التجمع لخطته وبرامجه التنموية لا يبدو أنها آتت ثمارها ! فواقع التنمية بالإقليم ليس على ما يرام، بسبب عدم الاستقرار والنزاعات والتدخل الأجنبي الذي يتصدر المشهد ويجعل مستقبل الإقليم مجهول ويؤخر الرفاه والتنمية المستدامة .

ومن خلال ذلك تبرز الأسئلة التالية :

ما مدى واقعية استراتيجية الأمن والتنمية الخاصة بفضاء التجمع في ظل عدم استقرار عدد من الدول الأعضاء ؟ وفي ذات السياق ما نجاعة خطة التجمع الخمسية للأعمال ذات الأولوية والبرنامج الإقليمي للشباب ؟

الأهداف :

تهدف الورقة لإظهار أهمية التجمع كإطار عمل إقليمي لمعالجة القضايا الملحة في فضاء التجمع .

الفرضية :

تفترض الورقة وجود إرادة سياسية، وأطراف خارجية كشركاء في عملية التنمية بالإقليم مما يعطي للخطط والاستراتيجيات التنموية زخما وجدية .

المنهجية :

تعتمد هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمدخل التاريخي

الإطار الزمني :

1998م - 2023م حيث شهدت فترة تأسيس التجمع وتبنيه لعدد من الخطط والبرامج التنموية رغم غلبة الطابع الأمني على أعماله .

التقسيمات :

قسمت الورقة إلى ثلاث مطالب وخاتمة : مفهوم التنمية المستدامة ، واقع وتحديات التنمية المستدامة في إقليم الساحل الإفريقي ، ومستقبل التنمية المستدامة في إقليم الساحل الإفريقي ، ثم الخاتمة

المطلب الأول - مفهوم التنمية المستدامة :

ظل المفهوم التقليدي للتنمية مرتبط دوما بالإعمار، و بإعادة الإعمار والازدهار دون التطرق للبيئة وللجوانب الاقتصادية، والاجتماعية في أدبيات التنمية والتي قد تتضرر من عمليات الإعمار والتطور بكل أشكاله .

1.1 - **التعريفات:** ظهر مصطلح التنمية المستدامة sustainable development عام 1980 م لأول مرة في منشور للاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة، وتم تداوله على نطاق واسع وبشكل معتمد من منظمة الأمم المتحدة كان عام 1987م ، وذلك عبر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " (3)، تعريف عام انبثقت منه عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة وكلها تقريبا تدور حول ذات المعنى لكن بأكثر تفصيل . فنجد مثلا تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 قد عرّف التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع حاجاتها " . وعرّفت منظمة الأغذية والزراعة " الفاو " التنمية المستدامة بأنها " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية " 3 . أما الأمم المتحدة فنُعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي

دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتركز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية (4) .

إذا هو تعريف يرسم العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية باستغلال رشيد للموارد دون الإضرار بها لصالح الأجيال القادمة، ويخرج بمفهوم التنمية من التقليدي إلى ربطه بمجالات أخرى أوسع : اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وبيئية باعتبارها ركائز للتنمية المستدامة ويعطيها أيضا طابع الاستمرارية والحماية عبر الأجيال

2.1 - أهداف التنمية المستدامة : أطلقت الأمم المتحدة 17 هدفا لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم، وقد تبنت كافة الدول الأعضاء هذه الأهداف السبعة عشر في عام 2015، بوصفها جزء من جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، الذي حدد خطة مدتها 15 عامًا لتحقيق تلك الأهداف (5) .

- القضاء على الفقر
- الصحة الجيدة والرفاه
- التعليم الجيد
- القضاء التام على الجوع
- المساواة بين الجنسين
- المياه النظيفة والنظافة الصحية
- الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- العمل المناخي
- الحياة تحت الماء
- الحياة في البر
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- السلام والعدل والمؤسسات القوية
- الحد من أوجه عدم المساواة
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة لعام 2020م أشار إلى أن أفريقيا أحرزت تقدما مشجعا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م وخطة الاتحاد الإفريقي للتنمية 2063م وأن التقدم المحرز ظل متفاوتا (6) ، بمعنى : هناك دول إفريقية

ما زالت لم تلحق بركب التنمية المستدامة بعد ، وتُعد الأولويات حول تلك الأهداف من الأساسيات لدى الدول الإفريقية وكذلك في عمل منظمة الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية بالقارة⁽⁷⁾

ولذلك يظل ملف عدم الاستقرار والنزاعات الذي تعيشه عدد من دول إقليم الساحل الإفريقي العقبة الأولى نحو تحقيق التنمية والرفاه⁽⁸⁾

المطلب الثاني - واقع وتحديات التنمية المستدامة في إقليم الساحل الإفريقي :

كل هدف هو نتاج لواقع معين ، وحتما يواجه هذا الهدف تحديات لتحقيقه، فواقع إقليم الساحل الإفريقي ليس استثناء من ذلك، الذي تعاني، عدد من دوله حالة من عدم الاستقرار وإفرازاتها، والتغيرات المناخية وتداعياتها على الحياة العامة، وفي المقابل تعدد الموارد لواقع أفضل وتنمية مستدامة بالإقليم.

تبنى تجمع (س-ص) استراتيجيته الخاصة للأمن، والتنمية بالإقليم منذ تأسيسه والتي راعت أهداف التنمية المستدامة من النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة والموارد في الإقليم والتي لم ترى النور إلا في مجالات محدودة خلال الفترة من 1998م إلى 2011م ! مثل إقرار برنامج (س-ص) للغذاء في الإقليم عام 2003م، والذي استهدف خمس دول كمرحلة أولى، باعتبارها الدول الأكثر تضررا من آثار التغيرات المناخية، حيث حوى البرنامج عدة مشاريع زراعية بتكلفة تقدر بأكثر من 9 مليون دولار. وتبنيه عام 2005م لمشروع الحزام الأخضر لمواجهة التصحر وتدهور الغطاء النباتي، والمشروع يبدأ بمراحل بحسب خطة فنية مُعدة مسبقا وتنتهي بحلول 2030م وواجه المشروع تعثر، وتعتبر جمهورية السنغال الأكثر تقدما فيه⁹. وإقراره عام 2008م للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والموارد المائية بتكلفة تساوي 33 مليون دولار⁽¹⁰⁾ ، ورغم واقعية الاستراتيجية الخاصة بالتجمع أن ذاك إذ راعت أولوياته وخصوصية الإقليم، إلا أن طغيان ملف



الشكل 1 مشروع الحزام الأخضر

النزاعات على أغلب أعماله، وشواغله، كان له نصيب الأسد من الاهتمام، وكانت مبادرات التعامل مع تلك النزاعات لا تلامس أساس المشكلة، وظلت العديد من برامج التجمع وخطته التنموية بحاجة إلى التمويل واهتمام أكثر، إذ أن المصدر الرئيس للتجمع لدعم الجهود التنموية هو الأقساط المالية التي تدفعها الدول الأعضاء لميزانية التجمع، ومن ثم المساعدات الأجنبية إن وجدت، والكثير من الدول الأعضاء إما أنها متأخرة في دفع أقساطها أو منها من لم يدفع أساساً⁽¹¹⁾، مما يفسر غياب الإرادة السياسية أمام السخاء الليبي الذي تميز في أعمال التجمع من التزام بدفع الأقساط المالية الأكبر قيمةً في جدول الأقساط المالية، ورعايته لعدد من المبادرات الأمنية و التنموية، واحتضانه لأغلب قمم وأنشطة التجمع، إضافة لذلك افتقار أنظمة الحكم لأغلب الدول بالإقليم للحكومة فهذه الأخيرة من أهم متطلبات التنمية فالحكم الرشيد يحدد أوجه الصرف ويمنع الفساد، ويشجع المستثمرين للاستثمار وتفتح قنوات الاحتجاج، والتقاضي السلمي داخل الدولة دون الشعور بعدم المساواة، والغبن الذي يؤدي لظهور النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

ومع حلول عام 2011م وسقوط النظام الليبي، الراعي الرسمي للتجمع إثر ثورة شعبية؛ فقد التجمع البوصلة كما صرّح بذلك الأمين العام للتجمع بالوكالة السيد إبراهيم ساني أباني⁽¹²⁾، وظل التجمع منذ ذلك التاريخ بلا أي قمم رسمية! ما عدا قمة استثنائية طارئة عام 2019م بانجامينا بجمهورية تشاد تمخض عنها نقل مؤقت لمقر الأمانة من طرابلس إلى أنجامينا وذلك لظروف أمنية، واعتمدت الدورة العادية 21 للمجلس

التنفيذي⁽¹³⁾ بالتجمع بمدينة الرباط، المغرب مارس 2022م الخطة الخمسية للأعمال ذات الأولوية 2022م-2026م بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م بتكلفة إجمالية تقدر بـ 250,488 مليون دولار. و تتمحور حول 4 محاور رئيسية تندرج تحتها برامج وأعمال ذات أولوية، وهذه المحاور مرتبة بحسب الخطة هي :

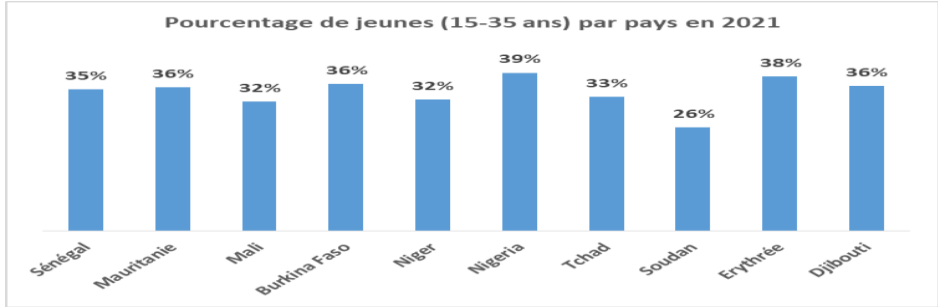
تعزيز الأمن وتوطيد السلم، إيجاد الفرص الاقتصادية للتنمية البشرية المتكاملة، دعم قطاعات الإنتاج في فضاء س ص، وأخيرا تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، ويرى التجمع أنها جزء من استراتيجيته الخاصة بالأمن والتنمية، وأيضا جزء من تفعيل خطة العمل والوثيقة النهائية لاغوس⁽¹⁴⁾ 1980م، وجاءت في سياق دولي باعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م وفي سياق قاري باعتماد وتنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063م وخطة عملها العشرية⁽¹⁵⁾ .

على الرغم من أن المحور الأخير في هذه الخطة هو تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان الذي يجب أن يكون الثاني بعد المحور الأول من حيث الترتيب والاهتمام إلا أنها خطة رصينة وطموحة جدا راعت خصوصية الإقليم، وانشغالاته ولامست مختلف النواحي الأمنية والتنموية، وحددت المخاطر المرتبطة بأعمال التنفيذ الناجح، وبدأت بالأولويات وتشمل دول محددة كمرحلة أولى تتشابه في التحديات، والمشاكل الأمنية والتنموية ، وأشركت القطاع الخاص في أعمال التنمية، وتعبئة موارد التجمع المالية والاستفادة من مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة في دعم القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع منتجة بدول الإقليم، ووضع آليات للمتابعة والتقييم والتصحيح واستخلاص الدروس، ولكنها اشترطت لنجاحها الإرادة السياسية للدول الأعضاء أولا ومن ناحية أخرى أن تتبنى الهياكل المختصة بالدول الأعضاء للبرامج والمشاريع التي جاءت بها هذه الخطة .

وبما أن فئة الشباب هي الأكثر تضررا من غياب التنمية المستدامة، وما يترتب عليها من الوقوع فريسة للانحراف، والتطرف والجريمة المنظمة، والانخراط في النزاعات المسلحة لغياب الأمل في حياة كريمة، حيث الشعور بالغبين وعدم المساواة، جاءت فكرة البرنامج الإقليمي للشباب الذي عكف مجلس الخبراء⁽¹⁶⁾ بالتجمع على دراسته في اجتماعه الأخير في يناير 2023م، بأنجامينا حيث عكس وعيا تاما بأهمية هذه الفئة

المجتمعية، وبأهدافه الأربعة كقيمة مضافة لاستراتيجية الأمن والتنمية للتجمع، والقائم على قاعدة علمية مدروسة وبتكلفة مالية تقدر بـ 137.035.000 مليون دولار بفترة تنفيذ تبدأ بـ 5 سنوات كمرحلة أولى ولمدة 20 سنة قابلة للتجديد، وبإشراك أطراف خارجية في أعمال التنفيذ¹⁷ في سابقة هي الأولى لخطط وبرامج التنمية في التجمع، والموجه حصريا لاستثمار الشباب وطاقاته وتوجيه قدراته نحو التنمية بالإقليم يطرح أمام هذا البرنامج واستراتيجية التجمع للأمن والتنمية ككل العديد من التحديات أولها وأهمها عدم الاستقرار في عدد من دول الإقليم وهي : السودان، ليبيا، تشاد، النيجر، بوركينافاسو، مالي وهذه دول مركزية ومؤسسة للتجمع إضافة إلى الصومال .

وإلى ساعة كتابة هذه الورقة لم تتعقد أية قمة للرئاسة كاملة النصاب أو مصغرة للتجمع لإقرار الخطة الخمسية وحتى البرنامج الإقليمي للشباب رغم أنه قيد الدراسة من هياكل التجمع فقد يكون مصيره أدراج مكاتب الأمانة التنفيذية للتجمع ! . إن الاستمرار في وضع الخطط والبرامج التنموية من طرف هياكل التجمع تعكس مهنية وإحساس جاد بالمسؤولية، وفهم عميق لمتطلبات الإقليم الهش على أمل أن تجد مكانها على أرض الواقع، ولكن تظل الإرادة السياسية المحرك الأساس لعجلة التنمية بالإقليم وهي مازالت حاضرة في الخطط والبرامج وغائبة على أرض الواقع ! . وحتى على صعيد عمل الحكومات بالإقليم، فإن مؤشر التنمية في مجال التعليم مثلا ضعيف

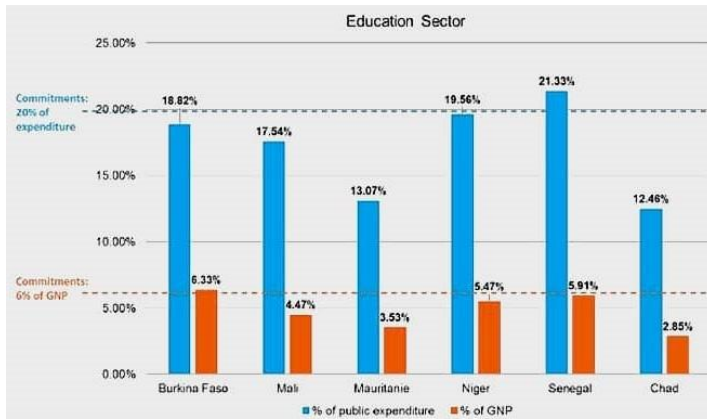


الشكل (2) أعلاه يظهر النسبة المئوية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 عامًا وفقًا لميثاق الشباب الأفريقي للاتحاد الأفريقي لعدد من دول الساحل الإفريقي تؤكد شبابية المجتمعات الإفريقية

فبالنظر لتقرير موقع أوكسفام للعدالة والمساواة لعام 2020م⁽¹⁸⁾ ، عن عدد من دول الساحل الإفريقي ونفقاتها على التعليم، ذكر أن دولة بوركينافاسو أنفقت على التعليم 18.8% من إجمالي الإنفاق العام و4% من الناتج المحلي الإجمالي، وجمهورية مالي

إلى 17% من إجمالي الإنفاق العام و4.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي موريتانيا بلغت 13% من إجمالي الإنفاق العام و2.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، أما في النيجر وصلت إلى 19.5% من إجمالي الإنفاق العام و5.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي السنغال 21.3% من إجمالي الإنفاق العام و6% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تشاد بلغت 12.5% من إجمالي الإنفاق العام و2.8% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب كما يوضحه الشكل البياني رقم (3) . وحيث أن اقتصاديات عدد من دول الساحل الإفريقي متشابهة فبالنتالي لن تختلف باقي الدول كثيرا عن هذه المعطيات، ومع الأسف تأتي هذه المعطيات على حساب نفقات التسلح فقد نشر موقع هسبيرس نقلا عن معهد استوكهولم لأبحاث السلام أن إجمالي نفقات بلدان جنوب الصحراء في إفريقيا لعام 2022م على التسلح بلغ 20.3 مليار دولار¹⁹، وذات الموقع أشار إلى أن دولة نيجيريا لوحدها أنفقت في ذات العام على التسلح أكثر من 3 مليارات دولار . حتى وإن كانت المبررات هي الشواغل الأمنية، فإن ذلك غير كافي إذ لا بد من حلول تنموية بمعناها الشامل تجفف منابع النزاعات بمختلف أشكالها .

أما مصادر التمويل: فأغلب الدول الأعضاء يعتمد اقتصاداتها على إيرادات المواد الخام الأولية والضرائب السيادية، وزيادة إسهاماتها من عدمها في البرامج التنموية للتجمع مقرونة بأسعار سوق تلك المواد، والتي تحدها البيئة الدولية من استقرار وزيادة الطلب من عدمه .



الشكل البياني (3) لمؤشر الإنفاق على التعليم لعدد من دول الساحل الإفريقي بحسب موقع أوكسفام

لا يزال الاعتماد على السلع الأساسية والتقلبات المرتفعة في الأسعار يضعفان تعزيز الإيرادات المحلية ويجعلان من الصعب على البلدان التخطيط لبرامج التنمية على المدى المتوسط (20) .

كذلك **المديونية** التي تعاني منها العديد من الدول الإفريقية، وهي كالثقل يجمد سياسات الدول نحو التغيير الإيجابي ويُحجم من خططها الأمنية والتنموية . إن تخصيص حصة أعلى من الإيرادات لخدمة الديون يمثل مشكلة، لأنه يحول الموارد من المجالات التي يحتاج إليها الأفارقة بشدة، بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية والدعم الاجتماعي، فإن التراجع في الحصة النسبية من الإنفاق في هذه القطاعات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم وضع السكان الضعفاء في إفريقيا²¹ . إذ تقدر المديونية الإفريقية لعدد خمس دول فقط في الساحل الإفريقي بنحو 1.2 مليار دولار⁽²²⁾ وإفريقيا عامة بحسب بيانات البنك الدولي قد لامست تريليون دولار عام 2022م⁽²³⁾ .

إن هذه الوضعية المستمرة لعدم الاستقرار تكاد تتسم بها دول الساحل الإفريقي دون غيرها في القارة، مما يخلق أمام التجمع عراقيل جمة كإفرازات من أزمات نزوح، والهجرة غير النظامية وجماعات الإتجار بالبشر، والجماعات المتطرفة وهذه الأخيرة جلبت التدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف بالإقليم بمسميات : عملية السيرفال 2013م ثم توسعت وسميت عملية برخان قادتها فرنسا وحلفاؤها الغربيين في الإقليم، وفشل كبير في تحقيق أهدافها. وانقلابات عسكرية في مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو وتدخل روسي عبر شركة فاغنر الأمنية لدعم تلك الأنظمة الانقلابية التي تحتاج لتثبيت حكمها في مقابل الوصول للثروات الباطنية في تلك الدول وبالتالي نفوذ سياسي للمقايضة⁽²⁴⁾، ناهيك عن حرب أهلية في السودان، مازالت مشتتة، وتورط دول في دعم أطراف الاقتتال يزيد المشهد تعقيدا حتى أصبحت أغلب دول الإقليم بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي، ولا نبالغ إذا قلنا أنها أصبحت ملعب للتنافس على النفوذ بين القوى الكبرى في العالم .

المطلب الثالث - مستقبل التنمية المستدامة في إقليم الساحل الإفريقي:

رغم غناه بالموارد الطبيعية، تميز إقليم الساحل الإفريقي بهشاشته الأمنية وتعدد عرقياته (إثنياته)، وغياب للحكم الرشيد في أنظمة الحكم لدى أغلب دوله، وضعف الولاء للدولة، وهياكلها على حساب الولاء العرقي (الإثني) والقبلي العابر للحدود، وبروز واضح لأزمات التنمية السياسية فيه، وإخفاق رسمي لصهر المكونات العرقية (الإثنية) في بوتقة الدولة، والانصياع لها على حساب تقوية العرقية الحاكمة، والولاء لها وطلب العون منها لاستمرارية السلطة، مما ترتب عليه تركيز التنمية في المركز وإهمال الأطراف؛ وبالتالي استمرار لحالة اللايقين من الاستقرار والأمن بالإقليم، إلى اليقين بتفجر النزاعات، وقلة الإنفاق التنموي على مستوى الدولة، وعدم معالجة آثار التغيرات المناخية التي تضرب قوت المواطن في الإقليم وتعرضه للجوع والأمراض والهجرة.

عدم الاستقرار، ونقص التمويل، والمديونية: ثلاثي يقف بقوة أمام التجمع، فعدم الاستقرار تعاني منه ست دول مهمة (السودان، ليبيا، تشاد، النيجر، مالي ، بوركينافاسو) وهي دول مؤسسة للتجمع ، مما يطرح تساؤل عن مستقبل بقاء التجمع على الساحة في حال استمرار هذه الوضعية. والحال كذلك يتطلب من دول التجمع بالإقليم الإرادة السياسية الشجاعة لحل النزاعات، وحالة عدم الاستقرار وتقديم تنازلات لوطن يشمل جميع أبناءه دون إقصاء ، ولا يمنع ذلك من إضفاء طابع الإقليمية، ومنح دور للتجمع في رعاية أي إصلاح سياسي عبر تبني برامج التجمع الأمنية ضمن استراتيجية (أمنية تنموية مشتركة) لا يجب الفصل بينهما، فالتعويل على المعالجات الأمنية فقط كالتعويل على المُسكن للقضاء على المرض وتجاهل العلاج ، وتفعيل الميثاق الأمني (25) الخاص بالتجمع لمكافحة كل أشكال الجريمة والإرهاب والتطرف .

والتجمع مطالب ببذل دبلوماسية أكثر لإيجاد شراكات إقليمية، ودولية فاعلة وغير مشروطة لدعم التنمية بالإقليم، والاستثمار في عدة مجالات أهمها مجال التعليم، والتدريب ومنحه الأولوية وفق استراتيجية التجمع ليتمكن المواطن من تعلم المهارات اللازمة لسوق العمل، والتركيز على برامج وخطط الإنتاج وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، والإدارة الناجحة للقرض، بدلا من الاستمرار في الاقتراض الخارجي مع نشاط دبلوماسي كثيف مع الدائنين للإعفاء من الديون .

نعتقد أن مستقبل التنمية المستدامة بالإقليم في ظل تجمع الساحل والصحراء واعدة في حال توفر الإرادة السياسية لدى الدول للتعاون بينها إذ أنها تعاني نفس المصاعب التنموية، والانشغالات الأمنية، ونرى تقليص العضوية بالتجمع البالغة 24 دولة واجبة لديناميكية أكثر في التعاطي، والاستجابة السريعة للضرورات وللأزمات بالإقليم.



إقليم الساحل الإفريقي

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية :

- 1- عدم صحة الفرضية ؛ إذ أن الإرادة السياسية غائبة تماما لتحقيق استراتيجية التجمع للأمن والتنمية، والخطة الخمسية والبرنامج الإقليمي للشباب ، وعدم توقّر تمويل خارجي لها.
- 2- تعاني الدول المؤسسة للتجمع من حالة عدم استقرار بكل أشكاله ، وبالتالي مستقبل مجهول لبقاء التجمع على الساحة ككيان إقليمي للتعاون فيما بينها.
- 3- عدم الاستقرار بالإقليم والتدخل الأجنبي ونقص التمويل والمديونية يشكل تحدي للتجمع ودوله في غياب مبادرات جادة للحل .
- 4- مستقبل واعد في ظل التجمع في حال توفرت الإرادة السياسية مع إصلاحات
- 5- مهمة في عضوية التجمع .

الهوامش :

- 1- هي خطة تنموية يتبناها الاتحاد الإفريقي متعددة المراحل وقد استرشد الإتحاد برأي كل التجمعات الإقليمية الفرعية في إفريقيا عنها واستقبل كل الملاحظات بشأنها (الباحث)
- 2- موسوعة الجزيرة على الرابط ،
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9> ، تاريخ الزيارة 2024/1/29م
- 3- يوسف عبدالغفار عبدالله ، موقع الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية،
<https://www.regionalcsr.com/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85%d8%a9> ، تاريخ الزيارة 2024/1/29م
- 4- التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، الشبكة العربية للتميز والاستدامة،
<https://sustainability-excellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF> تاريخ الزيارة 2024/1/29م
- 5- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة ، <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar> ، تاريخ الزيارة 2024/1/30م
- 6- التنمية في إفريقيا، منشورات مكتبة الأمم المتحدة ، الصفحة 73 الرابط : [https://www.un-](https://www.un-library.org/content/books/9789210053327c005/read) ، تاريخ الزيارة : 2024/2/ 1م
- 7- فمثلا سياسات وبرامج القضاء على الجوع كان مقدا على سياسات المساواة بين الجنسين في أفريقيا . يمكن الاطلاع على الرسم البياني الذي يظهر التقدم والبطء للدول الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م على الرابط : [https://www.un-](https://www.un-library.org/content/books/9789210053327c005/read) ، ص 74
- 8- بحسب تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر 2023م أشار إلى أن الصراعات وعدم الاستقرار وراء أعاققة النمو لعدد من الدول الساحل الإفريقي ولدول إفريقية أخرى، للمزيد راجع التقرير على الرابط : <https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview#1>
- 9- السور الأخضر بطول 8000 كيلومتر وعرض 15 كيلومتر من السنغال إلى جيبوتي (الشكل 1)، يعتبر عدم الاستقرار في عدد من دول الإقليم وكذلك ضعف التمويل سببين رئيسيين في تعثر المشروع رغم تمسك العديد من الدول به رغم التأخير في الإنجاز للمزيد : <https://alwasat.ly/news/libya/392622> ، وأيضا موقع الجزيرة الوثائقية : <https://doc.aljazeera.net/earth-and->

[ocean/2022/6/15/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81](https://www.ocean/2022/6/15/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81)

10- البيانات الختامية لقمم التجمع 2003، 2005، 2008، الأمانة العامة للتجمع، طرابلس، ليبيا، 2024م
11- وسام صالح المبروك، دور المنظمات الإقليمية الفرعية في برامج الأمن والتنمية، ر. ماجستير، مكتبة الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2020م، ص 75، 76

12- وثيقة المجلس الدائم للسلام والأمن بالتجمع، الأمانة التنفيذية لتجمع س-ص، طرابلس، ليبيا، 2017م
13- المجلس التنفيذي هو أحد هياكل التجمع بحسب معاهدة الإنشاء وظل محافظا على وجوده حتى مع إقرار المعاهدة المُتقحة للتجمع عام 2013م والتي دخلت حيز النفاذ بمصادقة الدول الأعضاء عام 2019م ودوره إعداد الخطط والبرامج مبدئية وتكون قائمة على أسس علمية للمزيد عن هياكل التجمع راجع : وسام صالح المبروك، نفس المرجع، ص 82/81

14- خطة عمل لاغوس 1980 م لأجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، تحوي مجموعة مبادئ وتدابير تهدف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفريقيا للمزيد :
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Africa/AfricaMala/AAfricaMalahek4_1-1.htm_cvt.htm

15- وثيقة للخطة الخمسية لأعمال ذات الأولوية لتجمع الساحل والصحراء، الأمانة التنفيذية للتجمع، طرابلس، ليبيا، 2024م

16 مجلس الخبراء أحد هياكل التجمع، وسام صالح المبروك، نفس المرجع، ص 82/81
17 - قضى البرنامج بإشراك عدة أطراف منها : اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، اتحاد السلام العالمي، سايماول دونغ، الرابطة الدولية للشباب والطلاب من أجل السلام . كما طرح البرنامج شركاء محتملون في عملية التنفيذ : بنك التنمية الإفريقي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي . وثيقة دراسة جدوى للبرنامج الإقليمي لشباب (س-ص)، الأمانة التنفيذية لتجمع الساحل والصحراء ، طرابلس ، ليبيا ، 2024م .

18- رابط تقريير أوكسفام ،
<https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620835/bp-sahel-inequality-030719-en.pdf> ، تاريخ الزيارة : 2024/2/8م

19-
<https://www.hespress.com/%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-1167651.html> ، تاريخ الزيارة : 2024/2/3م

